

**موريس متي**

تتجه الانظار في الايام المقبلة لمعرفة ما إذا كان رئيس حكومة تصريف الاعمال حسان ديان سيدعو الى جلسة لمجلس الوزراء لإقرار مشروع موازنة 2021 الذي أحاله وزير المال غازي وزني على الحكومة مرفقا بتقرير مفصل عن الأسس المعتمدة في إعداد المشروع وأبرز التغيرات بين قانون موازنة 2020 ومشروع موازنة 2021. قرار دياب لم يحسم بعد بالنسبة الى عقد هذه الجلسة، فيما الاتصالات على اعلى المستويات للإسراع في إقرار هذه الموازنة وإبعاد شبح فرضى الاتفاق المالي وإعادة لبنان الى مرحلة غياب الموازنة الذي إستمر 11 عاما حتى العام 2017، ليعود الإنفاق على اساس القاعدة الاتني عشرية، خصوصا ان مجلس النواب اقر في جلسته التشريعية الاخيرة قانونا يتيح للحكومة الصرف على أساس هذه القاعدة بدءا من شباط المقبل وحتى إقرار موازنة 2021، مع إنتهاء دستورية الاتفاق على اساس هذه القاعدة في الشهر الاول من العام، اي نهاية كانون الثاني الحالي. ولكن، يبدو ان الدفة ستميل لمصلحة عقد جلسة لمجلس الوزراء لإقرار الموازنة. فبعدما شدد رئيس لجنة المال والموازنة وامين سر تكتل "لبنان القوي" النائب ابراهيم كنعان على "ضرورة ان تجتمع الحكومة استثنائيا لاحالة مشروع موازنة 2021 على مجلس النواب"، أيد عضو كتلة "اللقاء الديموقراطي" النائب بلال عبدالله هذا الطرح، فيما أجواء كتلتي "الجمهورية القوية" و"التممية والتحرير" تصب في هذا المنحى، لتتجه الانظار الى موقف كل من "تيار المستقبل" و"حزب الله" و"اللقاء التشاوري" لتحديد موقفهم من هذا الامر، ما يسهل على رئيس الحكومة إتخاذ قراره.

بعيدا عن السجلات الدستورية والقانونية وما في خلفياتها من نيات و"أجندات سياسية"، مجموعة تساؤلات طُرحت حول مضمون ما ورد في مشروع موازنة العام 2021 الذي عملت وزارة المال على إعداده وإحاله على الحكومة. تساؤلات حول الإيرادات والنفقات وتقييم قيمتها الحقيقية مع الاخذ في الاعتبار أسعار الصرف العديدة، والاصلاحات والاجراءات المرافقة وصولا الى مدى "الواقعية" التي يمكن هذه الموازنة ان تتمتع بها، نظرا لما تعانيه البلاد من أزمات متراكمة.

ويعود وزير المال ليشير لـ"النهار" الى ان "مشروع الموازنة الذي قدمته مبني بأرقامه على سعر الصرف الرسمي عند 1500 ليرة للدولار"، ويتوقع إيرادات تقارب 14141 مليار ليرة وتحديد النفقات عند 18259 مليار ليرة، فيما يصل العجز المتوقع الى 4687 مليار ليرة. بالشكل هي أرقام تقارب أرقام موازنة العام 2020، ولكن في المضمون، يعود وزني ليؤكد ان مشروع موازنة 2021 يمكن وصفه بالموازنة "الاجتماعية" في غياب تام لأي نفقات إستثمارية نتيجة الازمة المالية في البلاد وغياب التمويل وتراجع الإيرادات، مشيرا الى ان النفقات المحددة تتضمن ما قيمته 200 مليار ليرة لتمويل ما يتعلق بمكافحة فيروس كورونا و150 مليارا كنفقات تغطي المساعدات المقدمة للأسر الأكثر فقرا، يضاف اليها 100 مليار ليرة لتعويض متضرري إنفجار المرفأ وما يقارب 300 مليار ليرة للمستشفيات. لكنّ تساؤلات عدة طرحت حول كيفية احتساب النفقات في ظل تعدد أسعار الصرف.

فمن المستحيل إعتداد سعر 1500 ليرة للدولار الواحد لكل نفقات الموازنة. يؤكد وزني ان هذا الامر صحيح، مشيرا الى انه عند إعداد مشروع موازنة 2021 تم الاخذ بهذا الموضوع. كيف؟ يشير الى ان ما يشكل أكثر من 75% من النفقات العامة ما زالت على سعر الصرف الرسمي عند 1500 ليرة للدولار، وهذه النفقات تشمل الرواتب والاجور ومعاشات التقاعد للقطاع العام، وأيضا كلفة خدمة الدين بالليرة اللبنانية، حيث ان لبنان قرر تعليق سداد ديونه بالعملة الاجنبية، وبالتالي لن يسدد هذا العام اي نفقات بالعملة الاجنبية تتعلق بهذه الديون. أما بالنسبة الى التحويلات الى "مؤسسة كهرباء لبنان"، فمشروع موازنة 2021 يخصص سلفة خزينة للمؤسسة بقيمة 1500 مليار ليرة، ولكن عند السؤال عن كيفية إعتداد سعر الصرف الرسمي الحالي لتحديد سقف هذا الاعتماد، فيما النفقات المتعلقة بالتحويلات لـ "مؤسسة كهرباء لبنان" تغطي تكاليف العملة الصعبة، يؤكد وزني ان وزارة المال إتفقت مع مصرف لبنان على الاستمرار بتغطية الفروقات لتأمين العملة الصعبة وتغطية التكاليف الإضافية للعام 2021، ما حتم على وزارة المال إعتداد سعر الصرف الحالي للتحويلات الى "مؤسسة كهرباء لبنان". أما بالنسبة الى ما تبقى من نفقات تشغيلية تغطي تكاليف خدمات إستهلاكية، وصيانة، وغيرها والمطلوب تأمينها بالعملة الصعبة، فتشكل نحو 25% من النفقات الاجمالية. وهنا يكشف وزني عن تخصيص 300 مليار ليرة في احتياطي الموازنة لتغطية التكاليف الإضافية الناتجة من فروقات سعر الصرف، كما يؤكد انه عند تحديد التكاليف المتعلقة بهذه النفقات تحديدا يتم اخذ فرق سعر الصرف في الاعتبار، ليصار الى اعتماد أرقام تتماشى مع الواقع الحالي

بالنسبة الى الإجراءات التي يتضمنها مشروع الموازنة، فبالإضافة الى كل الاصلاحات والخطوات المطلوبة من المؤسسات والجهات الدولية ومنها صندوق النقد الدولي وتوصيات المبادرة الفرنسية ومؤتمر "سيدر"، لناحية إقرار قانون "الكابيتال كونترول" وإعادة هيكلة القطاع المصرفي وإصلاح نظام التقاعد، يقول وزني ان كل الاجراءات التي وردت في المشروع المقدم تعيد طرح الاساسيات التي وردت في خطة التصحيح المالي للحكومة وهو ما كان أوصى به صندوق النقد الدولي، على ان يأتي تنفيذ ما أوصت به الموازنة في المدى المتوسط وحتى 5 سنوات. كما تضمن المشروع مجموعة إعفاءات ضريبية وتمديدا للمهل وإعادة جدولة للديون لدعم الافراد والمؤسسات، مع الاصرار على عدم فرض اي ضرائب جديدة. ويعتبر وزني ان من ابرز الخطوات الاصلاحية التي شهدتها عملية إنجاز مشروع موازنة 2021 هو دمج كل الموازونات الملحقة بالموازنة العامة تطبيقا لما تضمنته إصلاحات موازنة 2019 على ان يطبق بدءا من العام المالي الحالي.

مشروع الموازنة الحالية يبقى كرة "ملف الدعم" في ملعب مصرف لبنان، الدعم الذي تطالب كل المؤسسات الدولية بضرورة إعادة النظر به وترشيده بانتظار ما سيقدره مجلس النواب لناحية السيناريوات التي قدمتها رئاسة الحكومة بالنسبة الى آليات الترشيح المقترحة، وكيفية تطبيقها وتمويلها. ويمكن وصف ما تقدم به وزني بالموازنة الاجتماعية والاصلاحية، ليبقى الرهان على التطبيق في بلد عُرف عالميا بتفوقه في إقرار القوانين والاصلاحات من دون تطبيقها، خصوصا ما يتعلق بالاجراءات المالية والاقتصادية. فمنذ

العام 2017 والتوصيات ذاتها تتكرر من دون أي تطبيق ولا من يحاسب. كهرياء، تهريب عبر الحدود والمعابر، تهزّب ضريبي، إعادة هيكلة القطاع العام، أزمة الدين والدائنين، كتلة الرواتب والاجور الضخمة، إصلاح نظام التقاعد، واللائحة تطول وتطول (...). فما قيمة القوانين والتشريعات والاجراءات والقرارات إذا لم تطبق؟!!